السلطة التنفيذية

أولا: مفهوم السلطة التنفيذية

تعد السلطة التنفيذية الهيئة المختصة بتنفيذ القوانين وتطبيقها على أرض الواقع. فهي الجهاز الذي يترجم التشريعات التي يسنّها البرلمان إلى إجراءات عملية، مما يجعلها عنصرا حاسما في إدارة شؤون الدولة. ورغم ذلك يتسع مفهوم السلطة التنفيذية ليتجاوز الحكومة إلى رئيس الدولة الذي قد يكون ملكا أو رئيسا للجمهورية، وتختلف الصلاحيات حسب طبيعة النظام السياسي ما إذا كان رئاسيا أو برلمانيا.

ثانيا: التطور التاريخي للسلطة التنفيذية

في السابق، كانت السلطة التنفيذية متركزة في يد الملك، الذي كان يملك الصلاحيات المطلقة في التشريع والتنفيذ. ومع مرور الزمن، ولا سيما خلال القرن السابع عشر في بريطانيا، بدأت هذه السلطة تتغير تدريجيًا، حيث فقد الملك القدرة على التشريع منفردًا، ثم تضاءل دوره في عملية صياغة القوانين. ورغم ذلك، ظل مسؤولًا عن فرض تنفيذ القوانين باستخدام القوة عند الضرورة، كما احتفظ بسلطة إدارة الجيش والدفاع الوطني.

مع التطور السياسي والاقتصادي للمجتمعات، تحولت السلطة التنفيذية من يد الملوك إلى الحكومات المنتخبة، مما أدى إلى إعادة توزيع الأدوار داخل النظام السياسي. ورثت الحكومة مسؤوليات كانت تتجاوز قدرات البرلمان، مما أدى إلى توسيع صلاحياتها وتعزيز دورها بشكل ملحوظ.

ثالثا: صلاحيات السلطة التنفيذية

- **الصلاحيات التنظيمية : تمارس السلطة التنفيذية صلاحية مساوية للتشريع من الناحية الموضوعية وهي التنظيم la réglementation في المسائل غير المخصصة للبرلمان**
- كما تمارس وظيفة تنفيذية وهي إصدار اللوائح التنفيذية لضمان تطبيق القوانين بشكل سلس وفعال. يعهد إلى الحكومة ومجلس الوزراء مسؤولية إصدار اللوائح التنفيذية، والمراسيم، والقرارات، والمناشير والتعليمات، التي توفر الإرشادات التفصيلية لتنفيذ القوانين. فالحكومة لا تقتصر على تنفيذ القوانين فحسب، بل تلعب دورا في تنظيم الحياة السياسية والإدارية عبر إصدار قرارات إدارية تنظيمية تكمل النصوص التشريعية، وتفسرها.
- **الإدارة ودورها في تفعيل السلطة التنفيذية:** تخضع المؤسسات الإدارية لسلطة الحكومة، وتشكل شبكة واسعة من الخدمات العامة التي تلعب دورًا هاما في حياة الأفراد. تتكون هذه الإدارة من مؤسسات تمتلك

ميزانيات ضخمة وأعدادا كبيرة من الموظفين، مما يمنحها تأثيرا كبيرا على إدارة شؤون الدولة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين.

- بالإضافة إلى نشاطها العام، تتخذ الحكومة قرارات فردية تخص التعيين في الزظائف العليا، وإصدار التصاريح والتراخيص مثل رخص البناء، وكذلك تصنيف المواقع التراثية. هذا النوع من القرارات يوضح أن الحكومة لا تتعامل فقط مع القوانين العامة، بل تتدخل في الشؤون التفصيلية التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمع.
- **الحفاظ على الأمن والنظام العام:** يُعد الأمن العام أحد أهم المجالات التي تمارس فيها السلطة التنفيذية صلاحياتها. فمن خلال سيطرتها على الأجهزة الأمنية والشرطة، تضطلع الحكومة بمسؤولية الحفاظ على النظام العام وضمان استقرار المجتمع. ويظهر هذا الدور بشكل خاص في حالات الطوارئ أو الأزمات السياسية، حيث تتولى الحكومة اتخاذ الإجراءات الحاسمة التي تضمن استقرار الدولة (الصلاحيات في الحالات الاستثنائية تزيد وتتسع)

رابعا: التحول نحو سلطة حكومية أكثر استقلالية

مع مرور الزمن، لم تعد الحكومة مجرد جهاز تابع لتنفيذ القوانين، بل أصبحت تلعب دورا سياسيا رئيسيا في إدارة الدولة. في الديمقراطيات الحديثة، يُنظر إلى الحكومة على أنها السلطة المهيمنة، حيث تزداد صلاحياتها نظرا للحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في بيئة سياسية واقتصادية معقدة.

أدى هذا التطور إلى نشوء مفهوم "أولوية السلطة التنفيذية"، الذي يعكس اتساع نفوذ الحكومة وتزايد تأثيرها مقارنة بالسلطات الأخرى، مثل البرلمان. لم يعد دورها مقتصرا على تنفيذ القوانين الصادرة من البرلمان، بل أصبحت قوة مستقلة تمتلك رؤية سياسية خاصة، وتؤثر بشكل مباشر في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

- **من السلطة التنفيذية إلى السلطة الحكومية:**

يمكن القول إن مصطلح "السلطة التنفيذية" لم يعد يعكس الدور الحقيقي الذي تلعبه الحكومة في العصر الحديث. فالمفهوم التقليدي يشير إلى سلطة تابعة لتنفيذ القوانين، بينما الواقع يشير إلى حكومة ذات نفوذ واسع تشارك في وضع السياسات العامة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإدارة الدولة بشكل أكثر استقلالية. لذا، فإن مصطلح "السلطة الحكومية" أكثر دقة، لأنه يعبّر عن التحول العميق في طبيعة هذه السلطة، من مجرد جهاز تنفيذي إلى مركز قوة سياسي أساسي في الدولة الحديثة.

وقد ساهمت عدة عوامل في تعزيز مكانة الجهاز التنفيذي في الدول المعاصرة، أبرزها:

1. **الشرعية الديمقراطية:** تنبع من انتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام، أو من فوز الحزب أو التحالف الحزبي في الانتخابات التشريعية، مما يمنح الحكومة شرعية سياسية قوية.
2. **شخصنة السلطة:** تلعب وسائل الإعلام دورا محوريا في تسليط الضوء على القادة السياسيين، مما يعزز الطابع الشخصي للسلطة التنفيذية ويزيد من نفوذها.
3. **الدعم السياسي والإداري:** في الأنظمة البرلمانية، تُشكل الأغلبية البرلمانية سندا للحكومة، أما في الأنظمة الرئاسية، فإن توافق الأغلبية البرلمانية مع الرئيس يعزز سلطته. وفي حال غياب هذا التوافق، يتم الاعتماد على دعم الرأي العام.

المراجع:

- **JICQUEL Jean,** Droit constitutionnel et Institutions politiques, 16 e édition, Montchrestien, (Paris, 1999), Delta, Liban, 2000.
- **ARDANT Philippe**, op. cit.
- بوالشعير سعيد، المرجع السابق.

الأسئلة:

- **وضح تشكيل السلطة التنفيذية في النظام البرلماني وفي النظام الرئاسي، و شبه الرئاسي**
- **هل يمكن السلطة التنفيذية مشاركة البرلمان في التشريع؟**
- **ما هي اختصاصات السلطة التنفيذية؟**